

خلافاً للعادة القديمة الا اذرة المصدرة من بطريقتهم فيما بينهم فلهذا نشأ من  
 الميراثي المذهب وكان شخص توفي بجماعة من نفقة المذهب فلو كبر الثمن على  
 رفته وديون توضع منه هذه الاشياء المحقة بكنائسهم وديونهم ولا يبرأ منها  
 او يقضى عليها بوجه اخر هان واذا احدث شخص من لطائفة المذكورة او من شي  
 منه ماله بجاني حياته للبطريرك او لغيره من الثمن او فواتيرهم وكان سهمهم  
 وفاته يبرأ منه في العاقبة بموافقة الشرع وكل من توفي ببلد اورشليم خوري او  
 قيس وقسيته فالاشياء والميراثان وغيرها جميع ما يذكرونه اذا صار  
 عليه القرض من طرف البطريرك من الميراثي فلا يقضى به من خلة من طرف  
 بيت المال والفقير والتوليد والباقي من غيرهم والذين لهم ورثة فلا يبرأ  
 وضع يد على نفوسهم ومولاهم وسائر اشياءهم كما والمرغصهم والرهان  
 والنسي والقبضان وسائرهم فمفعول موجب فذهبهم وما اوجبه به من

ملاهم انفقوا كائناً منهم وبطريقتهم فهو مقبول ومعتبر في عادة الكاثوليكين  
 من صلواتهم مقبولة بالشرعية بحسب ذلك ولا يبرأ جبار وتعدى من طرف ذوي  
 القدرة على البطريرك بطلب اصيل احد الثمن الا من آخذ ولا تمنع من ثمنه  
 ودرجات بكونه وواجب بالديون والاشياء المتفق بها كائناً <sup>الميراثي</sup> من  
 باحدى لكن ليس اولى دعوى من متعلقة بالشرع الشريف بحسب البطريرك لولا انه  
 او ثمنه ولو كان ذلك وانباعهم فلو كبر ثمنه خارج منه والعادة وكل فوري  
 اوقسيه اوقسيته من الملكية الكاثوليكية اللازم توفيقهم من غير الظابط  
 في غير توفيقهم من طرف البطريرك وكان من موقوف الكرم المتضمن بما كونه البطريرك  
 المدعى اليه مع ما يتقدم له من الجعبيد على سبيل النطق من مقرر زيت ووس  
 وسائر ثمنه ونشأ عنهم عند ما تم منه لوسائل والديون <sup>اشياء</sup> كرهه وانباعهم  
 لا يأخذوا عليها كرهه ولا باجها وغيره ولا يخالف ذلك وكان ابياتهم والكره  
 والذراع والتمسك والاراضي والاطراف المتعلقة بكنائسهم وديونهم حتى يمسك